حيث جعله للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقال سيبويه في ما علمت احدا من النحاة
اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهو فعل كما ان مهما
فقبلي **واذ ما** لا يجزم بلا ما الا قليلا وطرده ابو حنيفة لوجوده في بعض الاشعار
نحو قوله واذ ما تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة انه لا يحمل على متى لتحمل
عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع
الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لا نهم التزموا اضافته الى الجمل مع ما انه زائد
لشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحملون ما اضافته **ومتى للزمان**
لتاكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة
ومهما عدم ذكرها مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعم ابن مالك واستدل
عليه بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا
قال في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء وكر مخشري
شدد الانكار على من قال انها في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية قال هذه الكلمة
في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية **فما** وذكرها هنا ايضا يدل
على انه غير زمانية كما هو المشهور وذهب الشيخ وابن مالك الى انه غير عادم
كما هو ظاهر قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم
قال في المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا مطلقا فهي اي استقامة
استقاموا **ومن** في ذوي العلم **واي** مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم ظرف
قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك قسمان قسم
وهو ما للزمان والمكان وذلك منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم
لا بد له من قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور
نحو بما تعلق شيئا اعمل به وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذي هو
الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا معمولا لا خبرا مفعولا به
نحو اياما تدعوا ومن يضلل الله ومفعولا مطلقا نحو مهما تاتنا بمعنى اي اتيان تاتنا
والا فهو مبتدا لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل
الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولا التزام عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل
مجموعهما وكان استاذي العلامة رحمة الله تعالى عليه يرجح هذا ويقول ان قولك
من يعمل الا صالحا يكون ناجيا في تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل عملا صالحا فهو
صرح هكذا يكون الخبر الشرطية وكذا ما في حكمه قد خص اي بان المضمر
لا اصالتها في هذا النوع ولكثرة استعمالها **وتجوز اضمار ان فتجزم المضارع بها** حاصة
ويقدر اذا كان قبلها شيء مما كان قبل الفاء في اضمار ان المصدرية سوى متى في المنصوب

بعد الفاء

بعد الفاء يجزم بشرط ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع بلا فاء يجزم نحو قوله
تعالى فاصدق واكن كالامر **نحو زرني اكرمك** اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو
لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان النهي قرينة تنفي
خلافا للكسائي والعرف يشهد له لانه تقول لا تدن من الاسد ياكلك مع ان التقدير
ان لا تدن والحق التفصيل والحوالة على القرينة فان دلت على نفي فذاك فان على الاثبات
ثبات وذاك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه اي ان يكن والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل والجزم بها اذا كان صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد سببية له نحو ... المضارع مما تقدم مجزوم به وانما خص بتقدير ان هذه
الاشياء لانها تدل على الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه فائدة ويكون
ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان صح ... الفعل وجعل المقصود جزاء فيجزم
بها واذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة ان امكن كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او استئناف نحو قوله ... الا ان امرهم سوي ولها فكالحق
امري يجري بمقدار لما فرغ من السماعي شرع في القياسي فقال **والعامل**
اللفظي **القياسي ما** اي عامل لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يكفي السماع
في نوعه **ويمكن ان يذكر في** حق **عمله** او لبيان عمله **قاعدة كلية** اي حكم
كلي منطبق على جزئيات يعرف احكام كل جزئي منه بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا
في الصغرى وتلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت
انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل **موضوعها** اي افراد موضوعها
والمراد بالموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل فعل في كل فعل يعمل **غير محصورة**
اي تلك الافراد غير محصورة في عدد كالسماعي وانما كان هذا مذهب الجمهور سماعي
وتقابلي خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسي ما لم يكن مختصا ببعض
الاحكام والسماعي بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق عنده فقال **ولا يضره**
اي القياسي اي قياسيته اختصاصه ببعض الاحكام مثل **لوجود صيغته سماعية**
كالصفة المشبهة فان صيغها غير ... على ما بين في علم الصرف واختصاص
فاعل بعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام وغيره كما في افعال المدح ولزوم
وتعليق كما في كل فعل قلبي ولو اعتبر مثل هذا للزم ان يرفع القياسي
من البين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالتعدي بما ذكره
بالنسبة الى معطوف واللازم بعدها والصفات بلزوم الاعتماد وكالقاعدة المذكورة
مثل كل فعل وصفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها غير محصورة بل المتعدد

والتمني نحو ليت لي مالا انفقه اي ان يكون لي

ذلك

وقال